

بحث يتعلق

بالإمام الرازي وتأليفه في السحر

كتاب السر المكتوم

لما ذكرت في بعض الدروس والبحوث أن ابن تيمية اتهم الإمام الرازي بالشرك والكفر وعبادة الأوثان والحض عليها، وزعم مع ذلك أنه تاب من ذلك بعد مدة بقي فيها على الكفر والارتداد عن الدين، وقلت: إن كلام ابن تيمية هذا لا دليل عليه، بل الأدلة تدلُّ على خلافه، وتأباه، حتى الكتاب المنسوب للإمام الرازي في السحر يدلُّ على خلاف ذلك في مواضع مختلفة منه؛ بادر بعض المتعصبين لابن تيمية بمحاولة الدفاع عن صاحبهم، واختلفت أساليبهم في ذلك، فبعضهم حاول أن ينكر أن ابن تيمية كفر الرازي، وأنه اتهمه بالارتداد والحض على عبادة الكواكب، وبعضهم حاول أن يبرئ ساحة ابن تيمية من الوقوع في الرازي، بأن وافقه على أن ما في كتاب الرازي يدل على ما نسب إليه من الكفر والارتداد.

وسوف أحاول تلخيص مقولاتهم فيما يلي، مع بيان الرد عليها جملة وتفصيلاً.

أما الرد الإجمالي، فأقول:

اعترض بعضهم على الإمام الرازي بخصوص كتاب «السر المكتوم»، بأنه ألفه في الحض على السحر والكفر والشرك، وهذا كفر؛ لأنه حض على العمل به واعتقاد به.

وكلام هذا المعترض باطل من أصله:

تأمل قوله تعالى عن الملكين هاروت وماروت: ﴿وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَقًّا يَقُولَانِ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾ [البقرة: ١٠٢]، والتحقيق في التفسير: أنها ملكان، قال البيضاوي: وهما ملكان أنزلا لتعليم السحر ابتلاء من الله للناس، وتمييزاً بينه وبين المعجزة.

والإمام الرازي بين السحر ونفّر عنه خصوصاً ما يخالف الدين وقواعد اليقين، فإن تعلم السحر عند بعض الفقهاء جائز إن لم يكن متوقفاً على كفر، ولكن العمل به غير جائز، وهذا هو ما أعلن عنه الرازي فقد بين السحر ونفّر عنه، وليس في ذلك ما يستلزم كفره أو شركه كما زعم ابن تيمية، ولا فيه ما يستلزم أنه عبد الكواكب أصلاً، بل بين ما في كتب السحر ولخصه تمهيداً للرد عليهم فيما يخالفون فيه الدين الحق.

قال البيضاوي في تفسير الآية: وفيه دليل على أن تعلم السحر وما لا يجوز اتباعه غير محذور، وإنما المنع من اتباعه والعمل به.

وكثير من العلماء يصنفون في العقائد الباطلة لينفّروا الناس منها ويبيّنوا غوارها، بل في القرآن نفسه ذكر العقائد والأديان الباطلة لبيان عوراتها ومنافرتها للحق، وما زال العلماء يبينون عقائد اليهود والنصارى والملاحدة والمجسّمة لينفّروا الخلق عنها بعد بيان تهافتها.

وما يمتنع أن يقوم به المسلم هو إذا اشتغل بتعليم سحر من يقول بإلهية الكواكب؛ بحيث يكون قصده من ذلك التعليم إثبات أن ذلك المذهب حق، أما إذا اشتغل ببيان السحر لبعض الناس، وأعلم الخلق أنه كفر، أو أنه باطل، أو مخالف للدين الحق، فكيف يستلزم ذلك كفره كما زعم ابن تيمية؟ وتبعه على ذلك هؤلاء الغافلون تقليداً وتعصّباً.

والحقيقة أن المسألة لا تحتل كل ذلك التشقيق لولا تعصّب ابن تيمية، وتطاوله على الرازي بغير حق، أما أتباع ابن تيمية فإنما هم تابع له مقلدون يحاولون تأويل كل ما يصدر عنه، وتقليده بعلم وبغير علم.

ولا تنس أن الغزالي رحمه الله قد ألف في كلام الفلاسفة، ثم بين بطلان ما هو باطل منها، وما هو مخالف للدين الحق، وكذلك غيره من الأعلام ما يزالون يفعلون ذلك، بل إن اشتغالنا نحن ببيان عقيدة المجسمة وما ينسبونه لله تعالى من أمور باطلة، ومحاولة التفصيل في عقائدهم إنما هو لتنفير الخلق عنها بعد العلم بها، لا لكي نحض الناس على التجسيم والتشبيه الذي يقرره هؤلاء.

ثم تأمل كيف يشاغبون؟! فإن أصل الكلام كان في أن: هل ابن تيمية حكم على الرازي بالكفر ولو لفترة أو لا؟ وقد أنكره هؤلاء أول مرة، ثم ها أنت تراهم يعترفون بأن الإمام الرازي كان فعلاً قد كفر بالله تعالى وأنه كان مشركاً عابداً للكواكب، وحساب هؤلاء يلقونه يوم القيامة، وكل إنسان مسؤول عن كلامه في يوم الحساب.

وسوف يأتيهم كثير من أخبار ابن تيمية وما ادّعاه بغير حق على العلماء والأئمة، فلم يقتصر على دعواه في حق الرازي، بل تعداه إلى غيره، وسيتين ذلك قريباً، وستراهم أنهم في كل حال يلجؤون إلى التأويل والتحريف والتشغيب، ولا يمكن أن يعترفوا بغلطه؛ لأنهم ربما يعتقدون فيه العصمة في واقع الأمر، ويعتقدون في مخالفته كل أمر عظيم، ولا يتورعون عن اتهامهم بالردائل والشنائع بحق وبغير حق، وكذب المجسمة على أهل السنة ومحاولتهم إيذاءهم معلومة قديماً وحديثاً، فإنهم يتعبدون الله تعالى بالافتراء على الخلق، والكذب عليهم، وتحريف الكتب وابتداع التهم وافتراءاتهم معلومة، وهيهات أن يكونوا متابعين للسلف الصالح فهم أبعد الخلق عن متابعة السلف، بل يدعون بذلك خداعاً للعوام ونشراً لمذهبهم الباطل.

واعترض بعضهم أيضاً فقال: ألم تقرأ ما كتبه الرازي في الفصل الثاني من هذا الكتاب - أي: كتاب «السر المكتوم» - الذي عنوانه «الفصل الثاني في فضائل هذا العلم»، وقال فيه: إن اصحاب هذا العلم جمعوا بين لذة أشرف العلوم وأشرف أنواع القدرة، أما لذة العلم فلأن هذا العلو يوقفك على أسرار العالم الأعلى وأسرار العالم الأسفل، بل ويجعلك بحيث تصير مشاهداً للروحانيات، ومخاطباً لهم بل ومختلطاً بهم.

وأما لذة القدرة فمنها أن لذة صاحبه يقوى على معالجة الأمراض الصعبة التي يعجز عنها الأطباء؛ لأن هؤلاء يستعينون بالروحانيات، ومنها أن صاحب هذا العلم يقوى على قهر الخصوم من غير ممارسة الحروب وتعريض النفس للخطر.

فبالله عليكم هل هذا تأليفٌ لكشف السحر والسحرة، أم هو ترغيب في السحر!!؟

والجواب: أن هذا الكلام إما على سبيل الحكاية عن السحرة ما يزعمونه في السحر، ومنزلته، أو بناء على التنزل بأن السحر له فائدة كالتى يدعونها، فهو يحكي عنهم ما يزعمونه من مكانتهم ومما يجدونه في معارف هذا العلم، وما يقدرون عليه من أعمال غريبة عجيبة، ومن كان أمره كذلك فهو يجد لذة عظيمة فعلاً، ويقدر على أفعال عجيبة، ولا يستلزم ذلك أن السحر من أصله يسمح العمل به إما جملة أو تفصيلاً.

فلا يلزم مما ذكره الرازي أنه مروجٌ للسحرة والزنادقة من الصابئة كما يزعم ابن تيمية ومن تبعه.

واعترض أيضاً فقال: لو كان الرازي معترضاً على الصابئة والسحرة غير موافق لهم فيما يفعلون ويعتقدون، لو جدنا في كتابه ولو بعض ردٍّ عليهم، أو تنفيراً عن أعمالهم، وذمّاً لهم، ولكننا ما وجدنا ذلك في كتابه هذا، ولا في غيره من الكتب.

والجواب: أن ذلك كله دليل على عدم اطلاع المعارض على كتب الرازي، ففي كتابه هذا ردٌّ على الصابئة والسحرة، وتنفيرٌ مما يفعلون خصوصاً مما فيه مخالفة صريحة لأصول الدين، وكفر واضح، وهذا موجود في هذا الكتاب من أوله إلى آخره، وكذلك فقد ألف الرازي كتباً أخرى أودع فيها ردوداً جمّة على السحرة بما لا نجده عند غيره من الأعلام، بل بلغ الأمر بالعلماء الجهابذة أن يعتمدوا طريقة الإمام الرازي في الرد على السحرة، وفي تبين السحر، وفي بيان أنواعه وحقيقة كل منها، وهذا كله نبينه - فيما يأتي - منقولاً من كلام الرازي. فظهر بذلك أن ما زعمه المعارض مجرد أوهام وتعصّب مذموم.

وأما الجواب التفصيلي، فأقول:

لا بد قبل البدء في الكلام مع هؤلاء من تذكُّر أصل المسألة التي نحن فيها، ولا بأس من أن نتكلم في بعض ما تفرع إليه الكلام، فكل ذلك - بإذن الله تعالى - فيه نفع.

أصل المسألة أن ابن تيمية اتهم الإمام الرازي بأنه عبَد الكواكب وأشرك فترة، ثم تاب إلى الله تعالى، واستدل على ذلك بأنه ألف كتاب «السر المكتوم»!

ونحن اهتمامنا ببيان ما يكفي لإثبات أن ابن تيمية كَفَرَ الرازي فعلاً متهماً إياه بعبادة الكواكب معتمداً على هذا الوهم والمشاغبة.

قلنا: إن الإمام الرازي تبرأ في مقدمة الكتاب من كل ما يخالف الإسلام والدين الحق، وهذا كلام واضح في أن الإمام الرازي قد تبرأ من كل ما يخالف الإسلام، ومنه بالطبع الشرك وغيره، في أول الكتاب وهذا يكفي عند المنصف، لا المتعصب اللجوج الذي يبادر إلى اتهام خصمه والتشنيع عليه بمجرد الشبهة، ولا يستبعد الافتراء في سبيل التشنيع على خصمه، أقول: وهذا يكفي في التردد لا مرة واحدة، بل ألف مرة في اتهام الرازي بالكفر والشرك، ومع ذلك فما زلنا نسمع أن أتباع ابن تيمية يعتقدون أن الإمام الرازي عبَد الكواكب فعلاً، وأشرك تقليداً لابن تيمية.

وإيماناً منا بأن أحد السبل للتقارب المبني على العلم بين المسلمين هو النقاش بالتي هي أحسن، فإننا نتبرع هاهنا بالجواب عن شبهاتهم، وبيان براءة الإمام الرازي من الذي لفق عليه ابن تيمية بعدة طرق، وتابعه فيه مقلدوه من الحشوية القدماء والمعاصرين!

علماً بأن الأئمة والعلماء قد شكَّك بعضهم في نسبة الكتاب للإمام الرازي، ولم نحصل إلا على نسخة واحدة من الكتاب، إلا أن ما بين أيدينا - على فرض ثبوته للإمام الرازي - كافٍ في براءته من التهمة التي نسبها إليه ابن تيمية ظلماً وعدواناً، وهي أنه كان يعبد الكواكب، ويأمر بها ويحض عليها.

ونحن نحسن الظنَّ بالمعارضين، وإن كانت علامات القصور والتقليد والتعصب لابن تيمية بادية عليهم، ولكننا نرجح جانبَ إرادة الفهم، وطلب الصواب، فلذلك نكتب هذه الكلمات محاولةً منا لإرشادهم لإعادة النظر فيما هم عليه.

يمكن تلخيص الإيرادات التي تقدم بها المعارض بما يأتي:

الإيراد الأول:

الكتاب يدل على أن الرازي يعتقد بما أورده فيه من أمور، بدليل ما قدمه في الفصل الثاني من الكتاب.

الجواب:

هذه قراءة قاصرة للكتاب، بل قصور وتقصير.

أما ما ذكره الإمام الرازي في مقدمة الكتاب، فإنما هو مقرر لما يدعيه أهل هذا «العلم» على رأيهم وزعمهم، وذلك أنه بعدما ذكر فضيلة العلم على طريقتهم، ذكر فضيلة العلم على زعمهم، وعلى تقدير صحة ما يقولونه ويقررونه من أمور، فإنهم لو صح ما زعموه من أن الكواكب هي التي تُدير أمور الخلق، وأن التركيبات المادية تفيد تلك الفوائد التي زعموها لها، وأن العزائم التي يُقرّرونها تعطي مفعولها؛ فإنهم فعلاً بما يعلمونه ويقومون به يحظون بمكانة عالية من العلم والقدرة على الأفعال التي لا تقدر عليها إلا الروحانيات الثابتة على رأيهم في الكواكب.

ولا أظنك - وغيرك مما قد يقرأ كلامي هذا - إلا قائلاً: ها هو سعيد فودة يقرر أن السحر والشعوذة والعزائم والطلّسمات كلها صحيحة!! أو ربما تقولون: إنني أصحح عبادة الكواكب، كما افترى ابن تيمية على الرازي من قبل، تتبعون في ذلك طريقة شيخكم ابن تيمية من التشنيع والافتراء على الخصوم ولو بالباطل.

ولثلاثا تفعلوا ذلك، فأرجو أن تتنبهوا إلى أنني أقرر ذلك على سبيل الفرض، فأقول: لو صح ما يقرره أهل السحر والعزائم والصابئة من عباد الكواكب... إلخ، لكان ما يزعمونه في فائدة العلم مما أشار إليه الرازي في الفصل الثاني صحيحاً، ولكن هذا لا يستلزم أن ما يزعمونه صحيح، فهو حكمٌ على فرض صحة الدعوى، وإن كانت باطلة. وقد قال تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا ءِلهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢].

وقد يخطر في وهمك أن هذا مجرد تأويل لكلام الرازي، ومحاولةٌ لنفي ما تقرر في أوهامكم من افتراء ابن تيمية عليه بأنه فعلاً كتب الكتاب لعبادة الكواكب، ولأنه كان يعتقد بجميع ما في الكتاب من أمور، ولكننا نقول لك ولغيرك:

إن من اطلع على الكتاب وعلى طريقة الرازي في التأليف التي ذكرها في غير موضع من كتبه، وكما قرره في وصيته، لا يستبعد أبداً ما نقول.

نحن نعلم أن من يطلع على كلامنا هذا - إن كان مريداً للحق والفهم لا لمجرد التعصب - فإنه سيقدر ما نقول على أنه الحق والصدق، لا لمجرد التأويل والمجادلة بغير علم كما يفعل الخصوم، ولا لمجرد التعصب والتكفير بغير دليل كما فعل ابن تيمية.

بل نقول: إن كل من اطلع على مقدمة الكتاب يعلم علماً تاماً أن الإمام الرازي لا يعتقد ما فيها، أو على الأقل يعتقد بطلان بعض ما أودعه فيه، ويتردد في بعضها الآخر، وذلك لأنه صرح أن في بعض ما ذكره أهل السحر والعزائم والصابئة ما فيه مخالفةٌ للدين الحق، وكرر ذلك في أثناء الكتاب مراراً، كما سنذكر.

وسنورد بعض الكلمات مما في الكتاب تدل على أنه يذكر ما فيه على سبيل الحكاية لا على سبيل الاعتقاد، وأنه في كثير من المواضع يصرح بأن بعض ما يقوم به هؤلاء كفر لا يحل نقله فضلاً عن العمل به، وفي بعض المواضع يقوم بالرد على الأصول التي اعتمد عليها هؤلاء.

١- قال الإمام الرازي في ص ٣ : فهذا كتاب يجمع فيه ما وصل إلينا من الطلّسات والسحريات والعزائم ودعوة الكواكب، مع التبري عن كل ما يخالف الدين وسلم اليقين، والتكلان على إحسان الرحمن.

أقول: في الحقيقة يكفي الإنسان المخلص القصد هذه الكلمات إذا فهمها أن يعرف غرض الرازي من تأليف الكتاب، فهو يريد:

- جمع ما أورده هؤلاء من مقولات، وآراء.

- كتابه هذا أراد أن يلخص فيه ما استطاع أن يصل إليه من كتبهم، لتقريبها للباحثين لا لخصّ الناس على العمل بها.

- الإمام الرازي يتبرأ من جميع ما يقول به هؤلاء مما يخالف الدين، ومن المعلوم بالضرورة أن الشرك وعبادة غير الله تعالى مما يخالف الدين.

فالرازي إذن - فضلاً عن تصريحه أنه إنما أراد جمع ما وصل إليه من علومهم - إلا أنه لم يقتصر على ذلك، بل صرّح بأنه لا يخالف الدين.

والعاقل يكفيه هذا التصريح لإحسان الظنّ به لجمع هذا الكتاب، ويكفيه لأن لا يحكم عليه من مجرد العنوان، أنه عبد الكواكب وأشرك بالله تعالى، فما بالك إذا صرح الرازي في مواضع أخرى بكلام واضح أنه إنما يريد جمع مقالاتهم.

٢- ومما يدلّ على أن صاحب الكتاب ينقل عن أصحاب هذا الفن ويلخص آراءهم قوله في ص ٧: اتفق الحكماء على أن ممارسة هذه الأعمال في الليل أولى منها في النهار... إلخ، وفي ص ٧ قال: الفصل الأول في تحديد الطلّسات، وتحقيق الكلام فيها على الوجه الكلي، قال: الطلّسم: عبارة عن علم بأحوال تمزيج القوى الفعالة السماوية بالقوى المنفعلة العنصرية لأجل التمكن من إظهار ما يخالف العادة أو المنع مما يوافقها... إلخ، فهو ينقل عنهم ما يزعمونه، كما ترى.

٣- وكثيراً ما يعبر مؤلف الكتاب عن نفسه بأن يقول: «قال جامع الكتاب»، أو «جامعه» مما يدل على أن قصده جمع ما كتبه وقرّره فقط لا الاعتقاد بها فيه.

وسوف يزداد ذلك وضوحاً بما نقله أيضاً في الرد على الإيراد الثاني ففيه بعض ما يتعلق بما نحن فيه.

الإيراد الثاني:

لا يوجد في الكتاب أي براءة ولا أي رد على دين عبادة الكواكب الذي زعم ابن تيمية أن الرازي فعلها فترة ثم تاب منها، واعتمد في قوله بأن الرازي كان يعبد الكواكب ويحُضُّ عليها على هذا الكتاب دون غيره، وعدم وجود أي براءة أو رد في الكتاب على أقوال هؤلاء يدلُّ على أنه معتقداً بقولهم.

الجواب:

هذا كلام لا يخلو قائله من أحد احتمالين:

الأول: أن يكون قد اطلع على الكتاب وقرأه.

الثاني: أن لا يكون قد اطلع عليه، ولا قرأه.

فإن كان الاحتمال الثاني فهذا نوع من البهتان والإفك المبين أن يتهم إمام من أئمة الدين في إيمانه، ويحكم بأنه أشرك وعبد الكواكب، وكفر بالله، بلا بينة ولا برهان.

وإن كان الاحتمال الأول فهو إفك أشد من الأول، بل إن المتلبس به يلزم القدح فيه هو نفسه، وفي عدالته. وذلك لأننا سنورد هاهنا أن الإمام الرازي قد تبرأ في الكتاب غير مرة من الشرك وعبادة الكواكب، وما يخالف الدين، وأبطل أصولهم الشركية فيه، وأنه أبطل أصولهم أيضاً في أكثر من موضع من كتبه.

١- بعد أن أورد جامع الكتاب أصول القائلين بالنيرنجات وأنها مبنية على أن لكل

حادث علةً قبله على الترتيب بحيث يؤول الأمر إلى التسلسل، قال في ص ٩: وتقريره أن يقال: ذلك المؤثر القديم الواجب لذاته فياض أيضاً لذاته، أن كل حادث مسبوق بحادث آخر، حتى يكون انقضاء المتقدم شرطاً لفيضان المتأخر عنه، وبهذا الطريق يصير المبدأ الأول مبدأً للحوادث المتغيرة. قالوا: ولهذا مثال في الحركات الطبيعية وفي الحركات الإرادية... - إلى أن قال - : فوجب أن يكون في أجرام الأفلاك أجرام مختلفة الطبائع ويكون الأجرام بحيث يختلف نسبتها وتشكلاتها حتى يمكن أن يكون تلك التشكلات هناك مبادئ لحداث الحوادث في عالم الكون والفساد، وهي اتصالات الكواكب... ثم إن القائلين بهذا المذهب وهم الفلاسفة والصابئة قالوا بإلهية هذه الكواكب واشتغلوا بعبادتها واتخذوا لكل واحد منها هيكلًا مخصوصاً وضمناً معيناً واشتغلوا بخدمتها، ثم إنهم قالوا: المبدأ الفاعل لا يكفي في حصول الأثر، بل لا بدّ معه من حضور القوابل، ولا يكفي حضورها أيضاً، بل لا بد وأن تكون الشرائط حاصلة، والموانع زائلة، فربما حدث تشكّل غريب في مادة العالم الأسفل.... - إلى أن قال - : فصاحب الطلّسات هو الذي يعرف القوى العالية الفاعلة بسيطها ومركباتها، ويعرف ما يليق بكل واحد منها من القوابل السفلية، ويعرف المعدات لبعدها، والعوائق لمستجبتها، معرفةً بحسب الطاقة البشرية، وحينئذ يكون هذا الإنسان ممكناً من استحداث ما يخرق العادة ومن دفع ما يوافقها بتقريب المنفعل من الفاعل، وهذا أحد قول بطليموس: علم النجوم ممكن، ومنها، فهذا قول الصابئة والفلاسفة وحقيقة الطلّسات».

فهذا الكلام كله يدل دلالة صريحة على أن جامع الكتاب كان يريد تلخيص أقوالهم، وترتيب معارفهم بحسب ما يقررونه هم، ولذلك تراه ينسب كل قول إلى قائله، ويصرح بذلك، ولا تراه يقول: إنه هذا هو القول الحق، بل ينسبه لقائليه، ويقرر أن هذا هو قول الصابئة والفلاسفة... إلخ، وأنهم هم من عبد الكواكب وقالوا بإلهيتها.

فكيف يحلّ لمن يتقي الله تعالى أن يقول: إن الرازي عبد الكواكب، أو أنه حض على عبادتها.

وكيف جاز لابن تيمية أن يتهم الإمام الرازي أنه كفر وأشرك في هذا الكتاب وعبد الكواكب؟!

٢- وقال في ص ١٢: واعلم أن مذهب هؤلاء الصابئة أن هذه الكواكب أحياء عاقلة ناطقة قادرة على الأفعال، واتفقوا على أن كل واحد من أرواح هذه الكواكب قد تجلّى للإنسان في زمان، وأوحى إليه بهذه الرقوم والرقى، وهي أسماء تلك الأرواح وأسماء أعوانه، فجميع كتبهم مشتملة على هذا القول... فهذا ما عندي في هذا الباب.

فما يريد الباحث عن الحق والعدل أكثر من هذا ليعلم أن جامع الكتاب لا يهدف إلى أكثر من تلخيص معارفهم؛ فإنه بعد ذلك يقرب الرد عليهم بإبطال أصولها التي بنوا عليها سائر كلامهم.

٣- ويقول جامع الكتاب في أثناء تقرير قولهم: فقالوا: يجب أن يحترز في الغذاء عن كل ما ينفصل عن ذي الروح، بل لا بد وأن يكون طعامه من الحبوب بدهن الزيت وإلا فبالشريح، وإن أحبوا أن تخلطوا هذه الحبوب بالبقول التي جرت عادت الناس بطبخها مع هذه الحبوب، فلا بأس بذلك، فإذا تم الأربعون على هذا الوجه، صارت نفوسهم صافية وأرواحهم نقية، ويحيطون بغوامض العلوم، ويقدرّون على تمريض الأجسام الصحيحة، وبالضد أيضاً يجب الاحتراز عن كل شيء منجز، ولا سيما الباقي و فراخ الحمام؛ فإن لهما خاصية في إفساد الدماغ، ولذلك يجرمان كلهما في دين الصابئة... إلخ.

فها هو ذا يتكلم عن دين الصابئة، ويقرر مقولاتهم كما يرونها، وهذا من الأدلة الكافية لمعرفة أنه إنما كان يريد جمع ما يقولونه فقط بلا تأييد منهم، ولا اعتقاد له.

٤- قال في ص ١٧: فلهذا السر اتخذ الكسدانيون الأقدمون أصناماً للكواكب، لكل معنى من المعاني المطلوبة كالحب والبغض والمرض والصحة.

٥- ثم لخص أقوالهم بعد بعض النقولات عن كبرائهم فقال: ونهاية التحقيق أنه قد

ثبت أن هاهنا مبدأ عالم الفيض بجميع الصور، فلا يتخصص بعض القوابل بقبول الصور المتضادة على البديل من دون الأخرى إلا لمرجح، فلما كانت الأجسام العنصرية بأسرها قابلة لجميع الصور المتضادة على البديل لم يكن فيضاً بعض تلك الصور عن ذلك المبدأ العام الفيض أولى من بعض، فأما إذا استحكمت العلاقة النفسانية لصاحب الطلسم بالأرواح الفلكية ترجح الفيض الخاص.

فهذا هو خلاصة أقوالهم ولب معرفتهم يلخصه بعبارات واضحة لا لبس فيها. وسيأتي بعد ذلك أنه يبطل المبدأ والأصل الذي يعتمدون عليه في ذلك، وهو أن الواجب فياض لذاته.

٦- قال في ص ١٨: النوع الثاني من مقدمات هذا العلم أن أصحاب الطلسمات اتفقوا على أن كل صورة في هذا العالم فلها مثال في الفلك، وزعموا أن الصور السفلية مطيعة للصور العلوية: الحيات للثنين، والعقارب للعقرب، والسباع للأسد وغيرها.

٧- قال في ص ١٩: المهم الثالث في هذه الصناعة: أنهم اتفقوا على توزيع كل ما في العالم الأسفل على هذه السبعة السيارة، فذكروا أن الشمس من الأيام كذا، ومن الألوان كذا، ومن الأطعمة كذا.

٨- قال في نهاية الفصل الخامس ص ٢٠: فهذا نهاية الكشف والبيان في هذا الباب. يعني: أنه يقرر فقط ما ذكره، ويلخص كلامهم، لا لأنه يعتمد، بل ليتم الوقوف عليه ويعرف كلامهم، فيتمكن الواحد من إبطاله.

٩- قال بعد أن بيّن أصولهم وأقوالهم في عدة فصول، وذلك في ص ٢٠: الفصل السادس: في البيئة على ضعف ما حكيناه عن هؤلاء الفلاسفة والصائبة والبيئة على صحة دين الإسلام.

اعلم أن مدار كلامهم على العالم ووجود حادث لا أول لها، والقول بذلك باطل، ويدل عليه وجوه:

الأول: أن جميع الموجودات سوى الواحد الحق ممكن، وكل ممكن محدث، فجميع الموجودات ما عدا الواحد ممكن محدث.

ملاحظة: جاءت الكلمة في المخطوطة التي بين أيدينا: ما عدا الواحد الممكن محدث، وعدلناها إلى ما تراه؛ لأنه المراد كما لا يخفى.

ثم استطرد إلى الاستدلال على المقدمات بنوع تفصيل، ثم قال في ص ٢١: فثبت بهذه الوجوه أن العالم محدث، وأن الحوادث بداية، وإذا ثبت ذلك، بطل أصل كلامهم، وإذا بطل الأصل، بطل كل ما فرعوه. ومن الله التوفيق.

١٠- ولما ذكر ما يعتقد به الصابئة من معتقدات بحسب ما يقرره زعمائهم، وأورد الحجج التي يقولون بها، قال في ص ١١٤: اعلم أن هؤلاء الصابئة لما اعتقدوا هذه الجملة التي شرحنا بنوا على هذه القواعد دينهم، فزعموا أن هذه الكواكب هي الآلهة القريبة لهذا العالم، فلا جرم وَجِبَ على أهل العالم الأسفل أن يشتغلوا بعبادتها والتضرع إليها بالدخن والقربانات، ولما علموا أن هذه الكواكب قد تغيب عن الأبصار لا جرم اتخذوا لها تماثيل وأصناماً، واشتغلوا تعظيماً لتلك الكواكب، فهذا هو دين عبدة الأوثان، واعلم أن هذا المذهب باطل... إلخ، ثم شرع في بيان بطلانه.

١١- وذكر في المقالة الخامسة من كتاب «السر المكتوم» بعض الطلسمات التي يعتمدها هؤلاء السحرة، ناقلاً عن أبي بكر ابن وحشية من كتاب «السحر الكبير»، ثم قال ص ١٦٠: وذكروا فيه شيئاً لا يجوز ذكرها من جهة دينهم وعباداتهم.

وقال أيضاً في ص ١٦٠: وقد كان لهم كلام يتكلمون به عليه لم أر لذكره وجهاً، إلى كل ساعة من النهار، يدخل البيت ثلاثة نفر يتكلمون بذلك الكلام، ومعنى ذلك الكلام أنه تقديس الشمس وتسييح لها ومدح وتعظيم ويسمونه صلاة الشمس.

وقال أيضاً في ص ١٦٠: وكانوا يعتقدون أن الآلهة تقرهم بعبادتهم لها إلى رب الكل، وإله الجميع الذي هو رب العالمين.

وقال أيضاً في ص ١٦١: فإنهم عملوا هذه الأصنام من هذه الجواهر على صورة الكواكب، ثم عبدوها تعظيماً منهم للنيرين المدبرين والكواكب ومواضعها تعظيماً منه لها، قالوا: لا أن هذه الأصنام هي التي تقربنا إلى هذه الآلهة، تعالى الله عما يشركون.

وبعد هذا الكلام الواضح المصرح:

- بأنه لا يؤيدهم فيما ينقله عنهم، بل إنه يمهد بمعرفة أقوالهم لإبطالها، بإبطال الأصول التي اعتمدوا عليها.

- والمصرح كذلك بنقض أصولهم التي أقاموا عليها عقيدتهم.

فهل يتصور أن أحداً يقف على هذا الكلام ثم يصرّ على القول بأن الإمام الرازي عبد الكواكب، أو أنه كفر في هذا الكتاب، أو أنه كان يريد ترويح الكفر، فإنما يقول ذلك لتعصبه وعماه، ولضلالته لا لهواه.

الإيراد الثالث:

ادعى الخصم أنه لا يوجد في كتب الرازي الأخرى أي رد على عقيدة المشركين وعباد الكواكب، ولا على الصابئة.

الجواب:

هذا كلام رجل لم يطلع أبداً على كتب الرازي، ولا يدري ما طريقته في التأليف.

ونحن اختصاراً للكلام ننقل هاهنا بعض ما قرره الإمام الرازي في كتابه «نهاية العقول في دراية الأصول»، ليعرف أنه يبطل أقاويل الصابئة والمشركون.

قال الإمام الرازي وذلك في باب عقده للرد على أصناف الخارجين عن الإسلام، تكلم في الفصل الأول منه على الفلاسفة القائلين بأن الله فاعل موجب، ونفوا عنه الاختيار، وقالوا: إنه علة موجبة تصدر عنه الأشياء بالفيض:

الفصل الثاني في الردّ على الصابئية:

اعلم أن الصابئية هم الذين يقولون: الأفلاك أحياء ناطقة، وهي المدبّرة للعالم السفلي، وهي المحدثّة للأمور الحادثة فينا، ويجب علينا عبادتها، وهي تعبّد الله تعالى، والله تعالى أجلّ من أن يكون معبودًا لنا.

وأنا لم أعرف كيفية مذهبهم في الباري تعالى أنه - على مذهبهم - موجب بالذات أو فاعل بالاختيار؟ لأنني ما طالعتُ كتابًا معتمدًا من كتبهم، فإن اعتقدوا فيه تعالى كونه موجبًا بالذات: فحيثُذ يكون مذهبهم عينَ مذهب الفلاسفة، وإن اعتقدوا أنه تعالى فاعل باختيار ولكنه تعالى فوضّ تدبيرَ هذا العالم إلى الأفلاك والكواكب؛ فحيثُذ يظهر الفرق بينهم وبين الفلاسفة.

فأمّا شُبّههم على كون الأفلاك أحياءً ناطقة؛ فهي التي حكيناها عن الفلاسفة، واعترضنا عليها.

وأما شُبّههم على استناد هذه الحوادث إلى حركات الأفلاك والكواكب؛ فعلى هذا الوجه قالوا: الأمور الحادثة في عالمنا هذا مستندة إلى مبادئ... - وذكر شبهاتهم وأدلتهم - ثم قال:

والاعتراض عليه أن نقول: مدار هذه الشبهة على نفي الفاعل المختار، ونحن قد أثبتنا ذلك بحمد الله، وإذا ثبت ذلك فنقول: إن كل حادث إنما حدث في الوقت الذي حدث فيه؛ لأن الفاعل اختار إحداثه فيه.

ثم تنزّل معهم في مقام المناظرة والمباحثة وذلك بناء على التسليم بمذهبهم وشرع في إبطال مقدماتهم ونتائجها على هذا المبنى، فقال:

ثم إن نزلنا عن هذا المقام وسلّمنا أن صدور هذه الحوادث عن الموجب القديم لا بدّ وأن يكون بواسطة تغير، ولكن لم قلتم: إن ذلك التغير لا بدّ وأن يكون في أحوال

جسمانية؟... إلخ، ولئن سلّمنا أنه لا بدّ من توسّط حركات جسمانية، ولكن لم قلت: إنه لا بدّ من حركة مستديرة؟... وذكر معارضتهم - فيما يقررون -، ثم قال:

وأما الصابئية المعترفون بكون الباري تعالى فاعلاً مختاراً فشبّهتهم في استناد هذه الحوادث إلى الكواكب والأفلاك: أنّا لما شاهدنا الحوادث في عالمنا تختلف باختلاف أحوال الكواكب وتشكّلات الأفلاك، وما دار بدوران غيره وجوداً وعدمًا لم يصف إلا إليه، فإذا يجب إضافة هذه الحوادث إلى تلك التشكّلات.

وربما قالوا: إنّنا نشاهد في العالم حوادث خسيّة، فيستقيح العقل إضافتها إلى الله تعالى، مثل الحيوانات المؤذية والقذرة الخسيّة، ونرى الدنيا طافحة بالشُرور والمحن والآفات، والعقل يقتضي تنزيه الله تعالى عن ذلك، فلا بدّ من إضافتها إلى الأجرام الفلكية. فنقول: أمّا الحجّة الأولى: فالدوران ممنوع، وبتقدير تسليمه؛ فإنه لا يدلّ على العلّة، على ما مرّ تقريره في أول الكتاب.

وأما الثانية: فقد عرفت أن الكلام المبنيّ على الحسّة والشرف لا يُلتفت إليه في المباحث العلمية، ثم هو معارض بأنّه سبحانه وتعالى إذا كان هو الفاعل لكل ما في العالم كان ذلك أعظم وأجلّ من أن لا يكون كذلك.

ويليق بنا أن نتكلّم عقيب هذا الفصل على عبدة الأصنام؛ (لأنه يشبه أن يكون أول من دعا إلى عبادة الأصنام) هم الصابئية.

الفصل الثالث في الردّ على عبدة الأصنام:

اعلم أن العلم الضروري حاصل بأن الخشبة التي ينحتها النجار ويصوّرها ويضمّ بعض أجزائها إلى بعض يستحيل أن يكون هو الموجد لذلك الشخص الذي صوّره ونحته، بل أن يكون موجداً لسائر الخلائق ورازقاً لهم، وأن يكون محدثاً للسموات والأرضين، والعلم بفساد ذلك أجلى العلوم الضرورية، والجمع العظيم من العقلاء لا يجوز اتفاقهم

على ما يُعلم فساده بالضرورة، فإذا لا بدّ وأن يكون لعبدة الأصنام في ذلك تأويلاتٌ لا يُعلم فساده بالضرورة، وهي ستة:

الأول: أن في الأزمنة السالفة كان أكثر الناس على مذهب الصابئية، وإنهم كانوا عبدة النجوم وأصحاب الطلسمات، والطلسم عبارة عن تمزيج القوى الفعالة السماوية بالقوى المنفعلة الأرضية للتمكن من إظهار ما يخالف العادة، أو المنع مما يوافقها، وإذا كان كذلك فهم كانوا يترصدون الأوقات التي تصلح لتركيب تلك الطلسمات العظيمة النافعة، وربما لا يحصل مثل ذلك الوقت في ألف سنة أو أكثر إلا مرة واحدة، ثم يركّبون ذلك الطلسم العظيم النفع ويتنفعون به، فكانوا يأمرّون الناس بتعظيم ذلك الطلسم وخدمته، فصار ذلك سبباً لعبادة تلك الهياكل.

الثاني: أنهم لما كانوا يعبدون الكواكب، وكانوا يعتقدون فيها كونها أحياءً ناطقة عالمة، فاتخذوا لكل واحد من تلك الكواكب هيكلًا مخصوصًا، وكانوا يعبدونه ويتقربون إليه لا على أن المعبود بالحقيقة هو ذلك الهيكل، بل الكواكب التي ذلك الهيكل هيكل له.

الثالث: أنهم كانوا يعتقدون في بعض الرجال بالنبوة، أو الولاية، فبعد موتهم اتخذوا صُورَهم، ويقربون إليها ليكونوا شفعاء لهم عند الله تعالى.

الرابع: أنهم اتخذوا تلك الهياكل قبلة لصلواتهم، كما أن المسلمين لما سجدوا إلى جانب الكعبة فليس المسجود له هو الكعبة بل الله تعالى، لكن الكعبة قبلة الصلوات، فكذا الصنم كان قبلة صلواتهم.

الخامس: لعلمهم كانوا مجسّمة - أو حُلُولِيَّة - فاعتقدوا حلول الله تعالى، أو حلول صفة من صفاته في تلك الأصنام فيعبدونها لذلك.

السادس: لعلمهم كانوا يتقربون إليها على سبيل التيمّن والتبرّك؛ لأن بعض من اعتقدوا فيه بالنبوة أمرهم بذلك.

فهذه هي الوجوه التي تحضرنى في حمل عبادة العاقل للصنم، فأما البُله الناقصو العقل فلعلّ فيهم مَنْ كان يعتقد إلهيَّتها، ولكن لا عبرة بهم، وإنما العبرة بقول الأذكىاء من كل فريق، فإذا عرفت ذلك فنقول: أمّا مذهب الصابئية فقد أبطلناه، وأمّا مذهب الحلول والاتحاد والتجسّم فسيأتي إبطاله، فبطلت التأويلات الثلاثة.

وأما اتخاذهم تلك الأصنام قبلّةً لصلواتهم، أو اتخاذهم شفعاء لهم فقد بطل ذلك بإنكار صاحب الشريعة الحقّة - صلوات الله عليه - وذلك لمنعه وزجره إيّاهم عن ذلك، فبطلت التأويلات بأسرها، وبطل قول أصحاب الأصنام.

واعلم أنه لمّا كان مدار أمر الصابئية على رعاية أحوال النجوم لا جرم أفرطوا في تعظيم علم الهيئة والأحكام، [فـ] يجب علينا أن نتكلم عليها [عقيب ذلك].

الفصل الرابع في الكلام على أصحاب علم الهيئة:

اعلم أن القدح في كليّة نوع من الأنواع لا يمكن إلا بالقدح في المقدمات التي تبني عليها كلية ذلك النوع، فأما المقدمات التي تبني عليها بعض مسائل ذلك النوع فإن القدح فيها لا يكون قدحاً في كلية ذلك النوع؛ لأنه لا يخلو نوعٌ من الأنواع عن ذلك، ومدار النوع المسمى بعلم الهيئة على مقدمتين: إحداها عقلية، والأخرى حسّية:

أما العقلية، فهي أن حركات الأفلاك متصلة متشابهة يستحيل أن يعرض لها البطء والسرعة، أو الرجوع أو الانقطاع؛ لأننا لو جوّزنا شيئاً من ذلك، فحينئذ لا يمكننا القطع بأن شيئاً من ذلك لا يقع، وإذا لم يُمكنّا ذلك لم يمكننا الاستدلال ببطء حركة الشمس في النصف الشمالي، وبسرعتها في النصف الجنوبي على أنها مركوزة في فلكٍ خارج المركز، أو في فلكٍ تدويرٍ يكون نصف قطره مثل ما بين المركزين بتقدير إثبات الفلك الخارج المركز، ولا يمكننا أيضاً أن نستدلّ برجوع الكواكب المتحيزة واستقامتها على تدويرها، وهكذا القول في كل ما يثبتونه من الحواصل والموائل والممثلات.

وإذا عرفت هذا فنقول: إن هذه المقدمة باطلة من وجهين:

الأول: أن اختصاص الأجرام الفلكية بالصفات التي لها - لو كان واجباً - لكان ذلك الوجوب إما بجسميتها، أو لما يحل في جسميتها، أو لما يكون محلاً لجسميتها، أو لما لا يكون حالاً فيها ولا محلاً لها، والأقسام الأربعة باطلة على ما سبق تقريره في مسألة الحدوث استدلالاً واعتراضاً وجواباً، فإذا يلزم أن لا يكون اختصاص الفلك بشيء من صفاته التي قد يخالفه فيها جسم آخر واجباً، [و] إذا لم يكن ذلك واجباً بطل هذا الأصل.

الثاني: أن نقول: عندكم أن لكل واحد من أفلاك الكواكب السبعة حركة خاصة من المغرب إلى المشرق، ولها مع ذلك حركة أخرى من المشرق إلى المغرب بسبب حركة الفلك الأعظم، فنقول: إن فلك زحل - مثلاً - حالما يكون متحركاً بذاته إلى جهة المشرق إما أن يكون في تلك الحالة أيضاً متحركاً بتحريك الفلك الأعظم إلى جهة المغرب، وإما أن لا يكون، والأول باطل؛ لأن التوجه إلى جهة انصراف عن الجهة التي يضادها، ولا يتقرر في العقل أن يكون الجزء الواحد في حالة واحدة متوجّهاً إلى جهة، ويكون - هو بعينه في تلك الحالة - منصرفاً عنها، فإذا حالما يكون متحركاً بذاته إلى المشرق لا يكون متحركاً بتحريك الفلك الأعظم إلى المغرب وبالعكس، فتكون حركات الأفلاك منقطعة، وذلك يبطل المقدمة المذكورة.

لا يقال: الحركة بالذات إلى جهة لا تنافي الحركة بسبب حركة المحل إلى جهة أخرى؛ فإن النملة التي على الدولاب الدائر يمكنها أن تتحرك على خلاف حركة الدولاب.

لأننا نقول: الذي ذكرتموه مثال يتطرق إليه الاحتمال، فإن من المحتمل أن يقال: إن حال حركة النمل لا يكون الدولاب متحركاً بل واقفاً، وهذا - وإن كان بعيداً - ولكنه لا يدفعه صريح العقل، وكم من مستبعد التزمته الفلاسفة لأجل الدليل، فإنهم لما اعتقدوا أنه لا بد وأن يوجد بين الحركة الصاعدة والهابطة سكون ألزموا أنفسهم ما إذا رمينا الخردلة إلى فوق وقدّرنا أن جبلاً كان ينزل من الهواء فوصل إلى تلك الخردلة حال انتهاء حركتها،

فإنَّ وجب سكون الخردلة؛ لزم من سكونها سكون الجبل في الهواء، وذلك مستبعد جدًّا، فعند ذلك التزموا هذا الشنيع لقيام الدلالة عليه.

وأما الذي ذكرناه من أن الجسم الواحد في الزمان الواحد يستحيل أن يكون متحركًا إلى جهة وإلى ضدَّ تلك الجهة، فهذه المقدمة لا تختلف عند العقل بأن تكون إحدى الحركتين ذاتيةً والأخرى عَرَضِيَّة؛ لأنَّ المعقول من الحركة إلى جهتين متضادتين حصول المتحرك دفعة واحدة في تَيْنِكَ الجهتين دفعة واحدة، وذلك محال سواء كان الحصولان بالذات، أو بالعَرَض، أو أحدهما بالذات والآخر بالعَرَض، وإذا كان كذلك ثبت أن ما ذكرناه لا يصير معارضًا بالمثال الذي ذكرتموه.

ثم إن نزلنا عن مقام الاستدلال على فساد قولكم، ولكن ما دليلكم على صحة قولكم؟ وقد احتجَّوا عليه بأمرين.... وذكر الإمام الرازي حجبتهم على ذلك وردَّ عليها وفندها وأبطلها، ثم قال: فقد ظهر ضعف دليلهم على إثبات هذه المقدمة.

أما المقدمة الثانية، وهي اعتبار الرصد، وحاصلها يرجع إلى الاعتماد على إبصار شخص واحد، فأما الاعتماد على الإبصار فإنه لا يفيد اليقين، لكثرة ما يعرض للبصير من الغلط، والاعتماد أيضًا على خبر الواحد لا يفيد إلا الظن الضعيف، ولذلك ترى الاختلاف الشديد بين أصحاب الأرصاد، فالمتقدمون اتفقوا على أنه لا حركة لأوج الشمس، والمتأخرون أثبتوا له حركة، وكذا المتقدمون زعموا أن فلك البروج يقطع الدرجة الواحدة في مئة سنة، والمتأخرون زعموا أنه يقطعها في ست وستين سنة، واختلفت أقوالهم في مقدار ميل مُعَدَّل النهار عن فلك البروج حتى إنه لم يتفق منهم اثنان على قول واحد! وهكذا القول في سائر المقدمات الرصدية، ومع هذه الاختلافات كيف يبقى التعويل على الرصد؟ ولما ظهر ضعف هاتين المقدمتين، ثم وجدنا علم الهيئة - عند تتبع مسائله - مبنياً عليها: علمنا ضعف ذلك العلم عن إفادة اليقين.

وأما الذي يفتخر به أصحاب علم الهيئة من أن مباحثهم مبرهنة بالبراهين الهندسية؛ فهو كذب وزور وبهتان، فإنه لا يتمشى شيء من مسائلهم إلا بالبناء على المقدمات المذكورتين، وليس يتبرهن واحد منهما بالهندسة! بلى إنهم بعد بنائهم أصولهم على هاتين المقدمات يستخرجون مقادير سير الكواكب في المدد المضبوطة بالطرق الهندسية، وهب أنهم يصحّحون بعض مقدمات هذه المسائل بالهندسة، ولكن لا نزاع في أنها لا تفني بتلك المطالب إلا مع اعتبار المقدمات المذكورتين، وإذا توجه الطعن والإبطال، والله الموفق. الدليل كان ذلك كافياً في الطعن والإبطال، والله الموفق.

الفصل الخامس في الرد على أصحاب الأحكام:

اعلم أن الأذكىاء منهم قطعوا بأنه لا يمكن إثبات مباحث هذا العلم بالأدلة اليقينية، مثلاً من حاول إقامة الدلالة اليقينية على أن الدرجة الثالثة من الثور شرفٌ للقمر، والدرجة الحادية والعشرين من الميزان شرفٌ لزحل، وكذا القول في البيوت والحدود والوجوه والمثلثات وأربابها والاثني عشرية كان ذلك من أول الدليل على جهله بحقيقة الدليل، ولكنهم زعموا أنه علم مبني على التجربة والوحي، وإذا كان هذا مذهب المحققين منهم وجب علينا صرف العناية إلى ما يمكن أن يقال له وعليه، وقد كنتُ برهةً من الدهر أقول: إن البرهان قد دلّ على فساد هذه التجربة فلا يمكن المصير إليها.

بيانه: أنا إذا رأينا حادثاً حدث عند حلول كوكب في برج، فالمقتضي لذلك الحادث: إما أن يكون هو ذلك الكوكب، أو ذلك البرج، أو مجموعهما، أو شيئاً آخر.

فإن كان الأول: وجب استمرار ذلك الحادث باستمرار ذلك الكوكب، وأن لا يتوقف على حلوله في ذلك البرج، ولكن التالي باطل فالمقدم مثله، وإن كان الثاني، فإذا كان مقتضى ذلك البرج مخالفاً لمقتضى البرج الآخر؛ وجب أن يكون أحد البرجين مخالفاً لماهية البرج الآخر..... وأكمل الإمام الرازي بيان تفصيل الرد عليهم، وأبطل كلامهم الذي زعموه -، إلى أن قال:

فالحاصل أن تصحيح هذه التجربة لا يمكن إلا مع القول بكون الفلك مركّباً، وذلك يبطل علم الهيئة الذي هو أصل لعلم الأحكام.

ولمّا أوردت ذلك على بعضهم قال: لم لا يجوز أن يقال: إنه يختلف أفعال الكواكب السيّارة في البروج المختلفة لاختلاف ما في تلك البروج من الثوابت المختلفة الطبائع؟ فقلتُ له: لو كان الأمر على ما ذكرت لوجب أن يختلف بيوت الكواكب وأشرافها وحدودها عند حركة الثوابت بحركة فلكها، حتى إنها تتقدّم في كل مئة سنة - على رأي المتقدمين، أو في كل ستة وستين سنة على رأي المتأخرين - درجة واحدة، ولكن ليس الأمر كذلك، فإن شرف القمر كما أنه في زماننا هو الدرجة الثالثة من الثور، فكذلك عند الذين كانوا قبلنا بألفي سنة، فانقطع ولم يُجب عنه بشيء.

واستأنف الإمام الرازي مناقشاً كلامه نفسه، معيداً النظر فيه، مما يدل دلالة عالية على علوّ كعبه في النظر والاستدلال وعلى طلبه الحق، لا بطريق المغالطة بل بالطرق الصحيحة، فلم يكن يبحث كغيره عن إلزام الخصوم بأي طريق كان بالحق أو بالباطل، ثم قال الإمام الرازي:

ثم إن سلّمنا أنه لم يوجد ما يدلّ على فساد هذه التجربة، ولكن التجربة لا تفي بتصحيح هذا العلم، وبيانه من وجهين:

الأول: أن هاهنا أموراً لا تتكرّر إلا في أعمار متطاولة، مثل الأدوار والألوف التي زعم أبو معشر أنها هي الأصل في هذا العلم، ومثل مماسة جرّم زحل الكرة المكوكة، بل مثل انطباق معدل النهار على فلك البروج، فإنهم يزعمون أن ذلك يقتضي إحاطة الماء بالأرض من كل الجوانب، مع أن هذا المعنى لا يوجد إلا في ألوف ألوف من السنين، فكيف يصحّ ذلك وأمثاله بالتجربة؟

الثاني: أنّا إذا رأينا حادثاً حدث عند حلول كوكب في برج ففي الفلك كواكب لا

يُحصي عددها إلا الله، فكيف يُعلم أن المؤثر في ذلك الحادث حلول ذلك الكوكب في ذلك
البرج لا غيره؟

وبتقدير ذلك؛ فلعله قد وجد أيضًا ما يدفعه عن تأثيره: إمّا في الحال، أو في الماضي،
أو في المستقبل، وبتقدير ذلك فلعلّ المادة الأرضية لم تكن مستعدة لقبول تلك الصورة،
وحدوث الشيء كما يتوقف على حضور الفاعل [يتوقف أيضًا على حضور القابل]، فإذا
وقع الشك في هذه الأمور بطل القول بالأحكام، وهذا الإشكال قد عوّلت الفلاسفة عليها
في إبطال أحكام النجوم، وهو إنما يصحّ للقبح في قول من يطلب القطع منها، أمّا من
يكتفي بالظن فلا يضرّه هذا الإشكال.

فإن قيل: ما الدليل على فساد قول من قال: إن الله تعالى خلق هذه الأفلاك
والكواكب وأعطاهما قدرًا يتمكنون بها من إيجاد الأجسام والتصرف في هذا العالم، أو خلق
فيها خواصّ، تلك الخواصّ تقتضي وجود الأجسام وغيرها؟

قلنا: أمّا نحن فنبتل ذلك بما ثبت من أقدار الله تعالى على كلّ الممكنات، ثم نبين
أن كلّ ما كان مقدور الله تعالى استحاله وقوعه بغيره، على ما سيأتي تقريره، فحينئذ يحصل
القطع باستناد كل هذه الأشياء إلى الله تعالى.

ثم قام ببيان طرق المعتزلة بالرد على هؤلاء. انتهى كلام الإمام الرازي.

وهذه الطرق من الاستقصاء في البحث وتحري الحق، في الإثبات والرد على الخصوم
لا نجد عُشرَ معشارها - كما هو معلوم - عند المجسمة الذين يخالفون الإمام الرازي، ويُنسبون
كذباً إلى السلف الصالح، فإنهم يبالغون في الإلزام بالحق وبالباطل، بل لا يتورعون عن
الكذب على خصومهم، والتلبس عليهم وهم يعلمون أنهم لا يقولون ذلك! فأئى عاقل
يقايس بين الطريقتين لا يتردد في معرفة المُحقّ في الطريقة والمنهج، وبين المبطل فيهما.

وما نقلناه عن الإمام الرازي قليل مما ذكره في الرد على هؤلاء، كما تجد كلامه مشوراً

في كتبه المختلفة، ويزداد عجبني من هؤلاء الذين يتساءلون: هل قام الرازي بالرد عليهم، أو أنه تصدى لإبطال معتقداتهم؟ فهذا التساؤل يبين أنهم لم يكلفوا أنفسهم أبداً بتصفح كتب الرازي ليروا بأعينهم بطلان ما ينسبونه إليه، وإلى غيره من أهل السنة، ولو كان قصدهم الحق، لفعلوا ذلك، ولكن مبلغ قصدهم نصره شيخهم ولو بالباطل، وسوف يزداد ما نظهره من الأدلة المتوالية على ذلك شيئاً فشيئاً، حتى يتبين لهم ما نقول.

وبما نقلناه يكون قد تبين أنه قام بالرد على كلام الصابئة والمشرّكين وغيرهم من أصحاب الأحكام والفلاسفة، فلا يحلّ لأحد أن يزعم أنه لم يردّ عليهم، أو أنه قائل بقولهم.

الإيراد الرابع:

ومجموع هذا الإيراد يتألف مما أثاره متسائلٌ تيمّي من شبهاتٍ تدل على قصور فهمه لجوابنا السابق، ونلخصها مع الجواب عنها في النقاط التالية:

١- زعم أن قولنا: إنّ التحقيق أن هاروت وماروت ملكان، باطل، وقال: إن في ذلك نزاعاً.

الجواب:

هذا المجيب يبدو أنه لا يفهم ما يقال له، فإن قولنا: إن التحقيق هو أنها ملكان، يتضمن الإشارة - كما هو معلوم - إلى وجود خلاف في ذلك، ولكننا بنينا على هذا الوجه اللائق بنظم القرآن وهو المختار عند كثير من المفسرين.

٢- زعم أن هاروت وماروت كانا ينفران عن السحر، أما الرازي فلم ينفر ولم يتبرأ منه ولم يُبطله.

الجواب:

هذا القول غير صحيح، فقد تبين أن الإمام الرازي قد نفّر من السحر والشرك وعبادة

بحث يتعلق بالإمام الرازي وتأليفه في السحر: كتاب السر المكتوم ————— ٧١

الصابئة تنفيراً شديداً، وقد قام بالردّ عليهم في كتبه، ومنها الكتاب المنسوب إليه كما بيناه في عدة مواضع، حتى وإن لم يكن قصده في هذا الكتاب استقصاء الرد عليهم، بل كان غايته - كما قرّره في المقدمة - جمع ما وصل إليه من أقوالهم، ومع ذلك فقد بيّن تهافتهم في أصولهم التي اعتمدوا عليها، وأظهر مخالفتهم لدين الإسلام في شركهم وعبادتهم الكواكب.

٣- إذا كان الملكان فتنة للناس بحسب أمر الله تعالى لهما، فهل أمر الله تعالى الرازي بفتنة الناس حتى يُبين لهم السحر!

الجواب:

إن الله تعالى كلف العلماء عند انتشار الفتن والشبهات أن يقوموا بردها، وذلك لا يتأتى إلا بعد بيانها، وهو ما قام به الملكان هاروت وماروت، وما قام به الأعلام مثل الغزالي في رده على الفلاسفة، وما قام به الرازي في رده على المجسمة والصابئة والفلاسفة وغيرهم.

واعلم أن مجرد كلام العلماء إنما هو فتنة للناس من حيث إن الله تعالى كلف الناس بتحري الحق والصدق، وطريق ذلك لأكثرهم هو تتبع كلام العلماء، ومحاولة الاستعانة بهم في الاسترشاد، والتعلم والعلم. والفتنة البلاء، فإن الفتنة ما يظهر به حال الشيء في الخير والشر: وأنبياء الله تعالى ورسوله فتنة لمن أرسلوا إليهم ليبلّوهم أيهم أحسن عملاً.

٤- السحر كله ضرر لا نفع فيه.

فقال: إذا إن منطوق الآية - أيها (الأصولي) - يقول إن السحر كله مضر؛ تعلمه والعمل به على حد سواء فقال تعالى: ﴿وَيَنفَعُ مَنِ اعْتَمَدَ عَلَيْهِمْ وَلَا يَجْنِيهِمْ﴾ [البقرة: ١٠٢].

فمنطوق الآية أن تعلم السحر ضرر ولا منفعة فيه، فتأمل!

الجواب:

إنما تدل الآية - إن دلت - على أن العمل بالسحر مضر لا منفعة فيه في الآخرة،

ولا تدل - على سبيل القطع - أن مطلق العلم به مضرة كذلك، فإنه على القول بأن هاروت وماروت ملكان فإنهما كانا يعلمان السحر، ولكنها كانا يُحْضَنان الناس على عدم العمل به، ولكن بعض الناس كانوا يتعلمون منها ويعملون به، فهؤلاء هم الذين يتعلمون ما يضرهم في الدنيا لعملهم به واتباعهم إياه، لا لحذرهم منه، ونفرتهم عنه، ولا ينفعهم في الآخرة، ما عملوه واتبعوه.

بل إن التأمل في الآية ليعرف أن معرفة قدر من السحر أي: تصور أحكامه ومعرفة بعض ما يدعيه السحرة - لا بد - لازم لمن يريد التفريق بين معجزات الأنبياء وغيرهم، وما كان كذلك لا يقال عليه: إنه كله باطل غير مفيد.

قال البيضاوي: ﴿فَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا﴾ الضمير لما دل عليه ﴿مِنْ أَحَدٍ﴾. ﴿وَمَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ﴾ أي: من السحر ما يكون سبب تفريقهما ﴿وَمَا هُمْ بِضَاكِرِينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ لأنه وغيره من الأسباب غير مؤثرة بالذات، بل بأمره تعالى وجعله. قرئ ﴿بُضَارِي﴾ على الإضافة إلى أحد، وجعل الجار جزء منه والفصل بالظرف ﴿وَيَنْتَعِمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ﴾ لأنهم يقصدون به العمل، أو لأن العلم يجر إلى العمل غالباً ﴿وَلَا يَنْفَعُهُمْ﴾ إذ مجرد العلم به غير مقصود ولا نافع في الدارين.

وقال الجصاص في «أحكام القرآن»: وقوله ﴿فَلَا تَكْفُرُ﴾ يدل على أن عمل السحر كفر؛ لأنهما يُعَلِّمَانِه إياه لئلا يعمل به؛ لأنها علماها ما السحر؟ وكيف الاحتيال؟ ليتجنبه، ولئلا يتموه على الناس أنه من جنس آيات الأنبياء صلوات الله عليهم فيبطل الاستدلال بها.

فهذا يفهم منه أن الضرر إنما هو في العمل بالسحر لا في مجرد علمه.

وقال الإمام الرازي في «تفسيره» بعد أن ذكر قول من قال: بل المعنى أنهم كفروا وهم مع ذلك يعلمون الناس السحر، وليس نفس السحر كفراً، وسأل سؤالاً بناءً على

٧٣ ————— بحث يتعلق بالإمام الرازي وتأليفه في السحر: كتاب السر المكتوم

قوله: فإن قيل: هذا مشكل؛ لأن الله تعالى أخبر في آخر الآية أن الملكين يعلمان الناس السحر، فلو كان تعليم السحر كفراً لزم تكفير الملكين، وإنه غير جائز لما ثبت أن الملائكة بأسرهم معصومون، وأيضاً فلا نكم قد دللت على أنه ليس كل ما يسمى سحراً فهو كفر.

قلنا: اللفظ المشترك لا يكون عاماً في جميع مسمياته، فنحن نحمل هذا السحر الذي هو كفر على النوع الأول من الأشياء المسماة بالسحر، وهو اعتقاد إلهية الكواكب والاستعانة بها في إظهار المعجزات وخوارق العادات، فهذا السحر كفر، والشياطين إنما كفروا لإتيانهم بهذا السحر لا بسائر الأقسام.

وأما الملكان فلا نسلم أنها علما هذا النوع من السحر، بل لعلهم يعلمان سائر الأنواع على ما قال تعالى: ﴿فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ﴾. وأيضاً فبتقدير أن يقال: إنها علما هذا النوع لكن تعليم هذا النوع إنما يكون كفراً إذا قصد المعلم أن يعتقد حقيقته وكونه صواباً، فأما أن يعلمه ليحترز عنه فهذا التعليم لا يكون كفراً، وتعليم الملائكة كان لأجل أن يصير المكلف محترزاً عنه على ما قال تعالى حكاية عنهما: ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾. وأما الشياطين الذين علموا الناس السحر فكان مقصودهم اعتقاد حقية هذه الأشياء فظهر الفرق.

مبحث: هل كتاب السر المكتوم للإمام الرازي أم لا

قال حاجي خليفة في «كشف الظنون»: «السر المكتوم في مخاطبة الشمس والقمر والنجوم»، للإمام فخر الدين محمود بن عمر الرازي المتوفى: سنة ٦٠٦ ست وستمئة، قيل: إنه مختلق عليه فلم يصح أنه له، وقد رأيت في الكتاب أنه للحرايبي أبي الحسن علي ابن أحمد المغربي المتوفى سنة ٦٣٨ هـ، والله - سبحانه وتعالى - أعلم، قال الذهبي في «الميزان»: إن له كتاب «أسرار النجوم» سحر صريح، قال التاج السبكي في «هامشه»: هذا الكتاب المسمى بـ «السر المكتوم في مخاطبة النجوم»، فلم يصح أنه له، وقيل: إنه مختلق وبتقدير صحة نسبته إليه ليس بسحر فليتأمل من يحسن السحر. انتهى.

وعليه رد للشيخ زين الدين سريجا بن محمد الملطي، المتوفى سنة ٧٨٨ ثمان وثمانين وسبعمائة، وسماه: «انقضاض البازي في انقضاض الرازي».

ورجح الدكتور الزركان أن الكتاب للرازي، فقد أحال عليه في بعض كتبه، وهذا ما يظهر لي كذلك، فقد عزا الإمام الرازي لكتاب «السر المكتوم» في موضعين اطلعتُ عليهما: الأول: في «شرح الإشارات والتنبيهات»، في الفصل الثلاثين من النمط العاشر في أسرار الآيات، حيث قال في الجزء الثاني ص ٦٦٤ من الطبعة الإيرانية المحققة بعناية د. علي رضا نجف زاده. وتجده في الطبعة القديمة بعنوان «شرح الإشارات والتنبيهات» الأول للرازي والثاني لنصير الدين الطوسي (١٤٣/٢): واعلم أن القوى الفلكية لا تؤثر في الخوارق إلا عند انضمام القوى العنصرية القابلة والقوى النفسانية الأرضية الفاعلة، وهذا هو الطلسمات، فهذا ما أورده هاهنا، وشرحناه نحن. ثم ارجع إلى «السر المكتوم» إن كنت راغباً في التحقيق، فقد ظهر إمكان وقوع الخوارق على هذه الوجوه الثلاثة.

والموضع الثاني: تجده في «شرح عيون الحكمة» (١٩٤/٢) بتحقيق د. أحمد حجازي السقا فقد قال في صدد بيان شرح ما قاله ابن سينا من أن الأجرام السماوية مؤثرة في هذا العالم بناء على تخصيص القوابل وهذا لا يكون إلا بسبب الحركة الدائمة الدورية: وتما تقرير هذا الوجه مشهور في الحكمة، ومذكور بالاستقصاء في «السر المكتوم».

وقد ذكر الزركان في كتابه عن الإمام الرازي أن العلماء اختلفوا في نسبة الكتاب للرازي على أقوال:

الأول: منهم من قال: إنه له كابن تيمية وابن خلكان، والذهبي، والشهرزوري والصفدي وطاش كُبري زاده.

الثاني: من العلماء من تردد كابن خلدون وحاجي خليفة والزبيدي.

الثالث: من العلماء من يقطع بأن الكتاب ليس له كصاحب «تحفة الإرشاد»، وصاحب «الفوائد البهية»، والسبكي وكلامه في «الطبقات الكبرى» معروف.

خاتمة:

أخيراً نقول:

إن ابن تيمية قد جزم بأن الإمام الرازي قد أشرك وعبد الكواكب^(١)، واستدل

(١) انظر ما قاله ابن تيمية في حق الرازي مثلاً في «درء التعارض»: إن قول الخليل: ﴿هَذَا رَقِي﴾ - سواء قاله على سبيل التقدير لتفريع قومه، أو على سبيل الاستدلال والترقي، أو غير ذلك - ليس المراد به: هذا رب العالمين القديم الأزلي الواجب الوجود بنفسه ولا كان قومه يقولون: إن الكواكب أو القمر أو الشمس رب العالمين الأزلي الواجب الوجود بنفسه، ولا قال هذا أحد من أهل المقالات المعروفة التي ذكره الناس، لا من مقالات أهل التعطيل والشرك الذين يعبدون الشمس والقمر والكواكب ولا من مقالات غيرهم، بل قوم إبراهيم عليه السلام كانوا يتخذونها أرباباً؛ يدعونها ويتقربون إليها بالبناء عليها، والدعوة لها والسجود والقرايين وغير ذلك، وهو دين المشركين الذين صنف الرازي كتابه على طريقتهم، وسماه «السر المكتوم في دعوة الكواكب والنجوم والسحر والطلاسم والعزائم»، وهذا دين المشركين من الصابئين الكشديانيين والكنعانيين واليونانيين وأرسطو وأمثاله من أهل هذا الدين وكلامه معروف في السحر الطبيعي والسحر الروحاني.

فهو يتهمة هنا بأنه يشايح هؤلاء السحرة الكفار بالله تعالى المشركين به، وأنه على طريقتهم، معتقد بذلك. ويزيد ذلك بياناً ما قاله ابن تيمية في «الرد على تأسيس التقديس»: وأما قول الرازي: وذكر أبو معشر المنجم أن سبب إقدام الناس على اتخاذ عبادة الأوثان ديناً لأنفسهم هو أن القوم في الدهر الأقدم كانوا على مذهب المشبهة، وكانوا يعتقدون أن إله العالم نور عظيم فلما اعتقدوا ذلك اتخذوا وثناً هو أكبر الأوثان على صورة الإله، وأوثاناً أخرى أصغر من ذلك الوثن على صورة الملائكة، واشتغلوا بعبادة هذه الأوثان على اعتقاد أنهم يعبدون الإله والملائكة، فثبت أن دين عبادة الأصنام كالفرع على مذهب المشبهة.

فالكلام على هذا من وجوه:

أحدها: أنه من العجب أن يذكر عن أبي معشر ما يذم به عبادة الأوثان، وهو الذي اتخذ أبا معشر أحد الأئمة الذين اقتدى بهم في الأمر بعبادة الأوثان لما ارتد عن دين الإسلام وأمر بالإشراك بالله تعالى وعبادة الشمس والقمر والكواكب والأوثان في كتابه الذي سماه «السر المكتوم في السحر ومخاطبة النجوم»، وقد قيل: إنه صنفه لأمر الملك علاء الدين ابن محمد أبي بكر ابن جلال الدين هو أنها أعطته عليه ألف دينار، وكان مقصودها ما فيه من السحر والعجائب والتوصل بذلك إلى الرئاسة وغيرها من المآرب، وقد ذكر فيه عن أبي معشر أنه عبد القمر، وأن في عبادته ومناجاته من الأسرار والفوائد ما ذكر، فمن تكون هذه حاله في الشرك وعبادة الأوثان كيف يصلح أن يذم أهل التوحيد الذين يعبدون =

على ذلك بما أودعه في كتاب «السر المكتوم»، وقد قمنا ببيان بعض عبارات الإمام الرازي في ذلك الكتاب، ورأينا كيف قام ببيان مخالفته أصولهم للإسلام، وبين كيفية الرد عليهم بنقض أصول ما قرّروه في الكتاب نفسه، وإن لم يكن مقصوده الرد عليهم، بل كان مقصوده فيه جمع ما وصل إليه وما عثر عليه من كلامهم، وكذلك قام بالردّ على أصولهم التي تعلقوا بها في كتبه الكلامية، فلم يبق بعد ذلك عُلقةٌ مُتعلِّقٌ في الافتراء على الإمام الرازي بأنه كفر وأشرك وارتدّ وعبد الكواكب!

ومن عجيب ما اتهم به ابنُ تيمية الإمامَ فخر الدين الرازي ما ذكره في قوله في «مجموع الفتاوى»: وكان بعض المشايخ يقول: هولاء - ملك التّرك التّتار الذي قهر الخليفة بالعراق وقتل ببغداد مقتلةً عظيمةً جدًّا يقال: قتل منهم ألف ألف، وكذلك قتل بحلب دار الملك حينئذٍ كان بعض الشّيوخ يقول هو - للمسلمين بمنزلة بخت نصّر لبني إسرائيل. وكان من أسباب دخول هؤلاء ديار المسلمين ظهور الإلحاد والنّفاق والبدع حتّى إنّه صنّف الرازي كتابًا في عبادة الكواكب والأصنام وعمل السّحر سمّاه «السّر

= الله تعالى لا يشركون به شيئاً ولم يعبدوا لا شمساً ولا قمرأ ولا كوكباً ولا وثناً، بل يرون الجهاد هؤلاء المشركين الذين ارتد إليهم أبو معشر والرازي وغيرهما مدة، وإن كانوا قد رجعوا عن هذه الردة إلى الإسلام؛ فإن سرائرهم عند الله، لكن لا نزاع بين المسلمين أن الأمر بالشرك كفر وردة إذا كان من مسلم، وأن مدحه والثناء عليه والترغيب فيه كفر وردة إذا كان من مسلم، فأهل التوحيد وإخلاص الدين لله تعالى وحده الذين يرون جهاد هؤلاء المشركين ومن ارتد إليهم من أعظم الواجبات وأكبر القربات، كيف يصلح أن يعيبيهم بعض المرتدين إلى المشركين بأنهم يوافقون المشركين على أصل الشرك.

وابن تيمية هنا يتهم الإمام الرازي بأنه ارتد وكفر وأشرك مدة، ثم تاب ورجع إلى الإسلام بعد ذلك، ولا يملك ابن تيمية دليلاً على كفر الرازي وارتداده كما يقول، كما لا يملك دليلاً على أنه تاب بعد كفره، فكلا التهمتين من باب الكذب الصريح، أو التعصب القبيح. ويكرر اتهامه بالكفر والشرك والتعمد في مخالفة الشريعة وكلام رسول الله عليه الصلاة والسلام، وسيأتي نقل بعض كلامه.

وكلام ابن تيمية في اتهام الرازي بالكفر والشرك والارتداد كثير اقتصرنا منه على ما فيه كفاية.

المكتوم في السحر ومخاطبة النجوم»، ويقال: إنه صنّفه لأمر السلطان علاء الدين محمد ابن لكش بن جلال الدين خوارزم شاه، وكان من أعظم ملوك الأرض، وكان للرازي به اتصال قوي حتى إنه وصّى إليه على أولاده، وصنّف له كتاباً سماه «الرسالة العلائية في الاختيارات السماوية». وهذه الاختيارات لأهل الضلال بدل الاستخارة التي علّمها النبي ﷺ المسلمين.

وقد قام بعض أصحابنا وهو الدكتور سامح يوسف بالبحث عن كتاب «الاختيارات العلائية» للإمام الرازي، وقد ألفه بالفارسية، وترجم منه بعض الفقرات المتعلقة بالسحر وبموقف الرازي من العمل به، وقد قام بنشر مقالة حول هذه المسألة نشر منها ما يتعلق بهذا الأمر لكي يزداد الأمر وضوحاً.

قال د. سامح يوسف: الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد فالذبّ عن العلماء الربانيين من أفضل القربات، وكان الإمام الرازي من أكابر العلماء الذين عرف المسلمون قدرهم جيلاً بعد جيل، أما في زماننا فتطاول عليه أصاغر المبتدعة ممن لا يقرؤون ولا يفقهون إلا قليلاً، وكانت مسألة تصنيف «السر المكتوم» مما كثر فيه الكلام واستفاض، فوجب بيان الحق فيها والذب عن هذا الإمام، فتكلم عن ذلك شيخنا سعيد فودة - أدام الله أيامه - في شرحه لـ «أساس التقديس»، ونقل أخي عثمان النابلسي - حفظه الله - نقولاً واضحة عن الرازي في مسألة السحر وموقفه منها؛ مما كتبه الرازي في «التفسير الكبير» وفي «المطالب العالية» وفي «السر المكتوم» نفسه، ونقل أخي ورفيقي أشرف سهيل وفقه الله كلام الإمام القرافي في المسألة، وما قالوه كاف شاف في المسألة.

ثم وقفت على نصين في غاية النفاسة لم يقف عليهما أحد من العصرين بعد، وهذان النصان من كتابين مخطوطين كتبهما الإمام الرازي بالفارسية، لغة أهل البلدان الشرقية في ذلك الزمان كخوارزم وهرات وطوس وغيرها من تلك البلدان!

وقد ساعدني في ترجمة هذه النصوص إلى العربية أخي الفاضل الأستاذ محمد عبد الرحيم الحنفي الأشعري المتخصص في اللغة الفارسية وعلومها، وأهدي هذين النصين لشيخنا سعيد فودة - حفظه الله - ولكل تلاميذه، فإليكم سادتي:

النص الأول: من كتاب «جامع العلوم السني» وهو كتاب مفيد جليل تكلم فيه الإمام عن العلوم التي يتداولها أهل عصره، ولما تكلم عن الطلاسم وذكر ما يفعله أهلها في دعوتهم الكواكب كوكباً كوكباً بطلسم خاص بكل كوكب منها، لما انتهى مما يقوله هؤلاء قال رحمه الله:

أما في ديننا وشريعتنا شريعة الإسلام فهذا حرام، بل كل من يفعل هذه الأفعال كافر وفي عداد المرتدين، ولولا أن بعض الناس سمعوا باسم هذا النوع لما أوردناه في هذا الكتاب، لكن ذكرنا نبذة منه على وجه النصيحة والتنبيه لئلا يفعله الناس؛ فهو - وإن تحصل منه مقصود دنيوي - مفسد للدين والإسلام، نعوذ بالله من بيع الآخرة بالدنيا. اهـ.

فهو إذن يتكلم في هذه الأشياء على سبيل المباحثة والبيان لا على سبيل الاعتقاد والإقرار؛ كمن يجمع كلام أهل البدعة في مسألة ما ليقف على حقيقة أقوالهم لا ليتبنى أقوالهم، وهذا واضح جلي لكن زاده الإمام وضوحاً بهذا النقل الذي قدمناه.

النص الثاني: من كتاب «الاختيارات العلائية في الاختبارات السائية»:

قال الإمام الرازي في مقدمة «الاختيارات العلائية في الاختبارات السائية»:

ينبغي أن تعلم أن النظر في النجوم على ستة أوجه:

الأول: النظر في هذه الأجرام لتدل على الخالق عز اسمه وحياته وعلمه وقدرته، وهذا عين الإيمان، بل أعلى درجات الإيمان؛ لأن إبراهيم عليه السلام نظر في النجوم والقمر والشمس، فاستدل بهذا النظر على وجود الباري سبحانه وتعالى.

الثاني: النظر في حركاتها لتحديد أوقات الصلاة والصيام والزكاة والحج وسمت القبلة، والنظر في النجوم على هذا الوجه واجب.

الثالث: النظر في مقاديرها وأجرامها وأبعادها ودوراتها كما في علم الهيئة، والنظر في النجوم على هذا الوجه مندوبٌ إليه لفهم آثار حكمة الله.

الرابع: اعتقاد أن النجوم غير مؤثرة أبداً في العالم بالطبع، لكن أجرى الله تعالى العادة أن طلوع الشمس سبب ضياء العالم وغروبها سبب ظلمته، والقرب منها سبب حرارة الهواء والابتعاد عنها سبب برودته، ومثل هذا النظر في هذه النجوم كأسباب للسعادة والنحوسة من طريق العادة لا من طريق الطبع، واتفق جملة المحققين والمتكلمين على أن علم النجوم على هذا الوجه ليس بكفر ولا ضلالة.

الخامس: اعتقاد أن النجوم مؤثرة في العالم بالطبع، وهذا الاعتقاد خطأ، ولكنه ليس بكُفر.

السادس: اعتقاد أن النجوم مدبرة للعالم وعبادتها، وهذا كفر صريح.

وبسبب هذا التفصيل أوردنا في هذا الكتاب ما يحدثُ بالنظر فيه منفعة ولا يضر الاعتقاد. انتهى كلامه.

فها هو الإمام يبين المسألة بجلاء ما يحل منها وما يحرم، ويؤكد حرصه على حدوث النفع مع صون الاعتقاد من الضرر^(١).

ولك أن تقارن بين ما ينسبه ابن تيمية للرازي، وبين ما يقرره الرازي في كتابه المذكور. لترى أن هناك خلافاً عظيماً وظلماً وخيماً وقع على الإمام الرازي.

(١) يمكن الرجوع للمقال الأصلي للدكتور سامح يوسف المنشور في منتدى الأصليين على الشبكة الدولية للمعلومات على الرابط التالي:

وهذا يتبين لنا أن في كلام ابن تيمية قدراً لا بأس به من عدم الموضوعية والإنصاف في اتهامه للإمام الرازي بما اتهمه به.

ويحق لنا أن نستغرب تماماً من جرأة ابن تيمية على نسبة ما نسبته للإمام الرازي، ونحن نرى كلامه في الكتاب الذي يحيل إليه على خلاف ذلك، والأمر واضح لا يحوج المنصف إلى زيادة كلام، أما المتعصب فلا ينفع معه الكلام زاد أو نقص.

ونحن نشير إلى أن الإمام الرازي - رحمه الله تعالى - كان منذ صغره عاملاً بالعلم الديني يخدم عقيدة الإسلام، ووالده كان من قبله إماماً عظيماً من أئمة الإسلام، وقد ذكرنا ترجمته في مقالة خاصة عن الإمام الرازي، وقد يعترض على الإمام الرازي أنه ألف في هذا الفن أعني السحر كتاباً خاصاً أو أكثر، ولكنه يبين طريقته في التأليف وهي تعتمد على الاستقصاء في معرفة الأقوال من أهلها، والمبالغة في الحرص على تقريرها كما يريد أصحابها، ليتمكن من الرد عليهم بحكم وقوة، فإن الرد عليهم إذا بُني على جهل بأصولهم أو عدم معرفة تامة بها؛ كان ذلك أكبر مُعينٍ لهم في الترويج لأقوالهم وتشكيك الناس بالردود التي يوجهها عليهم المخالفون.

ولذلك؛ فإن الإمام الرازي قال في آخر بحثه في النبوة في «المطالب العالية» (١٣٧/٨): وهذا آخر الكلام في هذا الباب، ويتلوه الكلام في السحر، ليحصل الفرق بين المعجز والسحر والنبى والساحر.

إذن فهو يتخذ من من تفصيله لأبواب السحر وأنواعه طريقاً للتمييز بين النبوة والسحر، وهذا من المقاصد المهمة في الدين، لا يُنكره منكر، فإذا أمكن للإمام الرازي أن يبين الأصول الكلية التي ينبني عليها السحر، وأهم القواعد التي يعتمدها السحرة، ثم ردّها عليها، تمّ له المراد، وكشف عن حقيقة الأمر المطلوب الذي هو نصرة للدين، ولذلك فإنه لما قال في «المطالب العالية» (١٤٦/٨): بعد أن بينا أنواع السحر وأقسامه والأصول التي

يبني عليها: واعلم أن شيئاً من هذه الأقسام لا يتم ولا يكمل إلا عند الاستعانة بالسحر المبني على النجوم، ولو قدر الساحر على أن يجمع أنواعاً كثيرة منها كان أقوى وأكمل فيما يروم.

فإنه قد قام ببيان بطلان ما اعتمدوه من هذه الأصول في كتاب «السحر المكتوم» - كما نقلنا عنه سابقاً - وبذلك ينكشف لطالب العلم الحريص على الإنصاف طريقة الإمام الرازي ومنهجه في المعارف، ويجد الجواب المقنع للسبب الذي دفع الإمام الرازي إلى الكتابة في هذا العلم.

والطريقة التي يتبعها الرازي في بيان أصول السحر وأقسامه في «المطالب العالية» قريبة جداً من الموجود في السر المكتوم، إلا أنه يقتصر في «المطالب» على الأصول الكلية دون الخوض في تفاصيل كثير من الأعمال الجزئية التي ذكرها في «السر المكتوم»، ومن المعلوم أن الرازي توفي رحمه الله قبل أن يكمل كتابه «المطالب العالية»، وانقطع به الكلام قبل الانتهاء من كتابة أقسام السحر ونقض أصولها، ولم يبحث المسائل المتعلقة بالبعث في «المطالب العالية» أيضاً، ولكنه نقض أصول السحر في كتبه الأخرى مثل «نهاية العقول» - كما نقلنا عنه - وفي نفس «السر المكتوم» أيضاً؛ كما أشرنا.

ونحن نرى أن الزركان رحمه الله قد جانب الصواب عندما ظن أن قول الرازي في «المطالب» (٨ / ١٤١): اعلم أنا ما رأينا إنساناً عنده من هذا العلم شيء معتبر، وما رأينا كتاباً مشتملاً على أصول معتبرة في هذا الباب، إلا أنا لما تأملنا كثيراً، حصلنا أصولاً وجمالاً، فمن جاء بعدنا، وفاز بالفوائد والزوائد في هذا الباب، فليكن شاكرًا لنا، حيث رتبنا له هذه الأصول المضبوطة، والقواعد المعلومة...

كان تأييداً للسحر والسحرة، فقال الزركان في ص ٥٤: هذا وقد قام الرازي في تنظيم السحر وتبويبه بمجهودات لا يحمد عليها، لنسمعه يقول بافتخار - ونقل الكلام

السابق للرازي، ثم قال الزركان: وإذا علمنا أن الرازي توفي بعد كتابة هذا النصر بأشهر معدودة لاستولى علينا الأسف.

وهذا كله يبين أن الزركان - وغيره من الكتاب - لم يفهموا مراد الرازي في هذه التأصيلات، فحسبوا أنه يُجرّض الناس على العمل بها، ولكنه يصرح - كما قلنا - أنه إنما يبينها لكي تكتمل عندنا معرفة الفرق بين النبوة والسحر والتنجيم وغيرهما، ولا يتم هذا - على أصله - إلا بالتفصيل في معرفة أقسام السحر وأصوله، فكيف إذا قام الرازي بكتابة نقد مفصل لهذه الأصول أيضاً؟! فهل يقول قائل: إنه كان يريد الترويج للسحر؟ أو أنه قام بما لا يحمد عليه!

ونحن معهم - إن أجاز الرازي العمل بالسحر المحرّم - أنه أخطأ، ولكننا نرى أن ما أورده هنا وفي غيره من الكتب لم يكن يريد به ترويج السحر، بل بيان أركانه لما ذكرناه.

وكذلك فإن الزركان قد أخطأ أيضاً عندما حسب أن ما قرره الرازي في «المطالب العالية» (١٥٨/٨) من قوله: وإذا كان كذلك وجب الاشتغال بحصيله، والاعتناء بشأنه، فإن القليل منه كثير بالنسبة إلى أحوال مصالحي البشر... كلاماً وتقريراً لاعتقاد الرازي نفسه، والحقيقة أنه يقرر كلام الفلاسفة والصائبة في هذه الفصول كلها، فانظر إليه كما قاله في أول هذا القسم: إنه إنما أراد ذكر الأصول المعتمدة لهذا في هذا الباب، وترتيبها، ليتمكن من بيان الفرق بينها وبين المعجزات والنبوات على أكمل وجه.

فكل ما في هذا القسم بيان لكلام الفلاسفة والصائبة ومن اشتغل بهذا العلم، ولذلك يقول الرازي في أول المقالة التي كتبها في تقرير الأصول الكلية المعتمدة في السحر المبني على طريقة النجوم: قالت الفلاسفة والصائبة: الطلسم عبارة عن تمزيج القوى الفعالة السماوية بالقوى المنفعلة الأرضية لإحداث ما يخالف العادة، أو للمنع مما يوافق العادة.

وهو قريب من التعريف المذكور في «السر المكتوم»، وقد بيّنا أن الرازي يبطل تلك

بحث يتعلق بالإمام الرازي وتأليفه في السحر: كتاب السر المكتوم ————— ٨٣

الأصول في «السر المكتوم» وفي «نهاية العقول»، ولو كُتب له أن يُكمل «المطالب» لكان مبيناً بطلان هذه الأصول في كتابه هذا أيضاً!

وكذلك قال الرازي في «المطالب العالية» (١٥٢/٨) : وأما الحجة الثانية وهي الحجة الإقناعية فهي أنهم قالوا... فهذه الوجوه بيانات ظاهرة في صحة هذا العلم... فهذا كله سوقُ كلام الفلاسفة والصابئة، وما ذكره بعد ذلك من الوجوه الدالة على صعوبة العلم ذكر قريباً منه في «السر المكتوم» أيضاً، ثم عقبه بالرد على أصولهم التي يدعونها بعدة وجوه، أهمها: أن الله تعالى هو الفاعل المختار بلا واسطة، وأن العلل والمعلولات باطلة.

فالإمام الرازي من أعظم الناس إبطالاً للتعليل في هذا العالم، ولا يخلو موضع في بيانه لحقيقة السحر إلا وفيه ذكر للعلة من الكواكب والأرواح العلوية والسفلية، وهو يصرح بإبطال ذلك كله في كتبه كلها، وكذلك ينقل عنهم حديث الطبيعة، وتأثيرها، وهو قد أبطل القول بالطبائع والعلل كما قلنا.

وكذلك مما يبرهن على أن الرازي إنما يسوق أقوالهم ويرتب كلامهم ما ذكره نقلاً عنهم من وجوب تقريب قرايين للأرواح العلوية لإحداث الآثار المطلوبة، وهو قد صرح في «السر المكتوم» وغيره أن هذا شرك.

ويقول في الشرط الرابع (١٦٣/٨) : اتفقوا على أن من شرائط هذا العلم المبالغة في الكمال.... والثاني: أن إشاعة هذا العلم على خلاف مصالح العالم.... الثالث: إن لشيء إذا كان عزيزاً بُلِّغَ في حفظه وكتبانه، فعدم المبالغة في الحفظ والكتبان يدل على أنه لا وقع له عنده. وكذلك ما قاله في الشرط الخامس (١٦٤/٨) : اتفقوا على أن ممارسة هذه الأعمال في الليل أولى منها في النهار. وهذا ذكره في «السر المكتوم» أيضاً، وقال (١٦٤/٨) : أجمعوا على أن صاحب هذا العمل كلما كان إقباله على أبواب البر والخير أكثر أعماله أكمل....، وهذا الأسلوب الصريح في أنه ينقل عنهم ما قرروه، ولا يريد إلا تقرير أصولهم بحسب

النقل الثابت عنهم، بلا افتراء عليهم، تراه في جميع فصول هذا القسم الذي خصصه الرازي لبيان أصول السحر.

ومن الأمور التي تزيد ثقتك بأن الرازي كان يريد تقرير كلامهم ما ذكره في القسم الثاني من الفصل الخامس (١٧٩/٨) في الأمور التي يجب معرفتها عن الأجسام القابلة، نقول: إن أصحاب الأحكام أثبتوا لكل كوكب من الطعوم والروائح والأزمنة والأشكال والصور.... إلخ، ثم قال: فالنوع الأول اتخذ التماثيل المناسبة للجنس. ثم قال (١٨٠/٨): ومن الناس من طعن في هذا النوع من العمل، وقال: إنه عبث لا فائدة فيه، بل الاقتصار على المناسبات النجومية والأوهام النفسانية كافية، قال جابر بن عبد الله بن حيان: هذا الطعن غلط؛ لأن حدوث تلك الصورة عند طلوع ذلك الكوكب يجري مجرى ولادة الولد.... إلخ.

فهو إذن يبين آراءهم واختلافاتهم في أنواع السحر وأبوابه، فهذا كله يبين بياناً تاماً أنه ينقل أقوالهم وشروطهم، ولا يذكرها إلا لبيان عقيدتهم على حسب ما يقررونه هم، وكيف يكون مؤيداً لهم وهو ينشر أصولهم ولا يكتمها، ويفسد عقائدهم ويبطل أصولهم التي يبنون عليها!

وأي إنسان يعرف هذه الأنواع والتقسيم للسحر وأنواعه يعلم علم اليقين أن هناك فرقاً عظيماً بين السحر والنبوة، وبين أعمال السحرة ومعجزات الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وهذا ما كان الإمام الرازي قاصداً له، وقد صرح به مراراً.

فلا يعود هناك أي متمسك للإنسان لأن يتمسك به في القول بأن الإمام الرازي كان موافقاً للسحرة، أو عابداً للكواكب، أو إنه أشرك وكفر بالله العظيم.

فإذا ضم القارئ مجموع الكلام الذي نقلناه عن الرازي في كتبه التي بين أيدينا، وما صرح به مراراً من براءته من عقائد الصابئة والفلاسفة وما ذكره من وجوه الرد عليهم في

٨٥ ————— بحث يتعلق بالإمام الرازي وتأليفه في السحر: كتاب السر المكتوم

كتبه المختلفة، انعدمت من نفسه كلُّ شبهة يثيرها المتعصبة القاصرون عن الفهم، وبطلت من ذهنه كلُّ تهمة له بالشرك والكفر، ولو فترة من الفترات، كما زعم ابن تيمية.

وبذلك تندفع من نفس المنصف كلُّ شبهة في دعوى أن الرازي كان يعبد الكواكب والنجوم، أو أنه كفر بالله العظيم وأشرك به، كما ادعى ابن تيمية وغيره.

